مشكلة الأسعار النفطية العالمية المعاصرة في ضوء العرض العالمي للنفط وآفاقه المستقبلية

رائد فاضل جويد
كلية الامام الجامعة/ بلد

الخلاصة

تشهد أسعار النفط ارتفاعاً متزايداً على مستوى عالمي منذ أواخر عام 2004 وحتى الوقت الحاضر، فقد تجاوز سعر البرميل الواحد عن النفط الخام في منطقة بحر الشمال 140 دولاراً، وهو في حالة تأرجح حول هذا السعر، وذلك يشكل مشكلة اقتصادية دولية، لأن النفط ومشتقاته مواد إستراتيجية ذات استعمالات متعددة في مجالات الحياة المختلفة.

من جانب آخر، فإن هذه المشكلة ذات ارتباط أمامي بالنسبة إلى البلدان الصناعية المتقدمة، وخلفي بالنسبة إلى البلدان النامية، وإن كان وقعها في هذه الأخيرة كبيراً، بسبب ضعف هياكلها الاقتصادية وتفاقم مشكلاتها المالية.

ففي الوقت الذي تضاعفت فيه الفوائض المالية النفطية في البلدان المنتجة للنفط، فإن البلدان النامية الأخرى تفاقمت فيها المشكلات الاقتصادية والمالية على وجه الخصوص، بفضل انعكاس ارتفاع أسعار النفط في اقتصادها المثقل بالاختلالات الهيكلية، أما البلدان المنتجة – واغلبها ذات طاقات استيعابية محدودة- نقداً أخذت الفوائض النفطية المتحققة فيها تتسرب إلى البنوك في أمريكا وأوربا وكأنَ دورة جديدة (من البترو- دولار) قد ولدت ثانية، بعد الدورة الأولى الكبيرة أبان الصدمة النفطية في عام 1973.[1]

وقد تمثلت الآثار الأولى لمشكلة ارتفاع أسعار النفط على مستوى عالمي، في ارتفاع أسعار السلع المصنعة في الدول المتقدمة، والمصدرة إلى البلدان النامية، وفي انخفاض مستوى المساعدات التي تقدمها هذه الدول، وكذا الحال بالنسبة إلى قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكـأنَ العالـم المتقدم بهذه المواقف يصدّر أحكاماً جماعية على البلدان النامية بسبب أن عدداً محدداً منها ينتج النفط . وقد تجلّت تلك الأحكام فـي انخفاض القـروض الميسـرة إلـى البلدان النامية، وزيادة الحماية بوجه منتجاتها ، وتشديد المشروطية المتبادلة في سياسة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إزاء البلدان المحتاجة الى مساعداتها . بعد ان أخذ تعاملها مع البلدان المتقدمة والنامية يقوم على الكيل بمكيالين، وهـذا ما ساعد في اتساع الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب، وزاد من فاعلية المصـارف الخاصة المتخطية للتوجهات، وفي ظل ذلك كله تفاقمت مشكلات المديونية الخارجية في البلدان النامية.[2]

وفي هذا الاتجاه، تتجسد مشكلة البحث في أنّ الأسعار النفطية المعاصرة آخذة في التفاقم في ظل العرض العالمي للنفط، وآفاقه المستقبلية، وأن البحث ينطلق من فرضية مفادها، أن الأسعار النفطية القائمة هي جزء من مشكلة العرض العالمي للنفط، في واقعه المعاصر وآفاقه المستقبلية وكذلك أثر السياسات الدولية.

أما هدف البحث فيسعى إلى استجلاء اشكاليات البحث وبيان محدداتها، لاستقطاب إمكانية إثبات فرضية البحث وذلك من خلال تناول الأتي:

المقـــدمـــة.
المبحث الاول : العوامل المؤثرة في المشكلة النفطية المعاصرة.
المطلب الاول : دور نفط بحر قزوين في المشكلة النفطية المعاصرة.
المطلب الثاني : تقنيات تحويل الغاز الطبيعي السائل.
المبحث الثاني : استراتيجية العرض العالمي للنفط .
المطلب الاول : الاتجاهات المعاصرة للعرض العالمي للنفط.

المطلب الثاني : دور منظمة أوبك في العرض الدولي للنفط.

المبحـــث الاول :
العـوامـل المؤثــرة فــي المشكلــة النفطيــة المعـــاصـــرة.

يعد النفط اليوم من اهم السلع التي تحتاجها مختلف الدول والتي تؤثر على العلاقات الاقتصادية والسياسية من مختلف دول العالم , وانها سلعة تؤثر بقوة تفاعل السوق لذلك لابد من تناول العوامل المؤثرة في المشكلة النفطية من اجل الوصول الى حقيقة آلية العرض النفطي وهذا ما سيتم تناوله في مطلبين :

المطلــب الاول: دور نفــط بحــر قــزويــن فــي المشكلــة النفطيــة المعــاصـرة.

يشكل النفط الخام الموجود في بحر قزوين حالة مهمة من الاحتياطي النفطي العالمي، حيث تقدر احتياطيات المنطقة بـ (18-34) مليار برميل. وهو ما يمكن مقارنته باحتياطيات أوربا بما في ذلك بحر الشمال البالغة (19) مليار برميل. أو الاحتياطيات الأمريكية البالغة (30) مليار برميل . [3]

وقبل تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991، كان بحر قزوين تحده دولتان هما (الاتحاد السوفيتي) وإيران، أما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي فقد تغير الوضع وأصبح البحر تحده خمس دول هي روسيا وإيران وكازاخستان وأذربيجان وتركمانستان، وبسبب تدني الإمكانيات المالية والتقنية في الجمهوريات الثلاث المستقلة حديثاً، فقد لجأت حكوماتها إلى الشركات العالمية لاستغلال الثروة النفطية في المنطقة.[4]

وقد أثبتت الإحصاءات أن النفط المنتج في منطقة بحر قزوين يفيض عن احتياجات دولها، هذا يعني إن الجانب الأكبر من النفط سوف يتجه إلى التصدير، غير أن مشكلة تبرز أمام ذلك وتتمثل برداءة خطوط الأنابيب النفطية، وهي من مورثات الاتحاد السوفيتي السابقة، مما جعلها لا تكفي لنقل الكميات المطلوبة.[5]

وتتجلى مشكلة النقل في اختلاف المصالح بالنسبة للمستثمرين، فمن جهة المستثمر القائم بأعمال التنقيب والإنتاج، يحتل النقل أهمية ثانوية يمكن حلها قبل الإنتاج، أما بالنسبة إلى دول العبور (كدولة روسيا الحالية) فهو مشكلة جيوسياسية ترتبط بالتواصل بين الحكومات حول المصالح. أما بالنسبة إلى تمويل خط الأنابيب فأن ذلك يرتبط بجدواه الاقتصادية وجهات التمويل، خاصة وأن منطقة بحر قزوين تشهد نزاعات سياسية في الشيشان والعلاقة غير مستقرة بين أذربيجان وجورجيا، ثم التنافس الجيوسياسي الدولي بين أمريكا وتركيا وأذربيجان وجورجيا، وكذلك بين روسيا وإيران وأرمينيا .[6]

وفي هذا الجانب تحققت بعض الحلول الجزئية لمشكلة نقل النفط، بافتتاح خط رئيسي جديد أقامه اتحاد شركات خط أنابيب بحر قزوين في عام 2001، ويبلغ طوله (1510)كم. وهو أول خط يخصص لتصدير نفط المنطقة من حقول كازاخستان عبر ميناء نوفوروسيسك (Novorossysk) الروسي على البحر الأسود، وبطاقة تصدير قصوى تبلغ (560) ألف برميل في اليوم. وفي آب من عام 2012 تم تأسيس شركة تقوم بإنشاء الخط الرئيسي بين ميناء باكو في أذربيجان وميناء جيهان التركي في البحر المتوسط عبر مدينة تبليسي في جورجيا بطول (1760)كم. وبطاقة مليون برميل في اليوم، ويشارك في ملكية هذا الخط عدد كبير من شركات النفط بقيادة الشركة البريطانية (British Petroleum) التي يبلغ نصيبها (38%) من إجمالي تكاليف إنشاء الخط. والذي يتمتع بخصائص بيئية تفوق مسارات البحر الأسود التي تعبر المضايق التركية الحساسة في البسفور والدردنيل.[7]

أما المشكلة الرئيسية في استغلال النفط في بحر قزوين فتتمثل في عدم التوصيل إلى وضع إطار قانوني يشمل تحديد حقوق الملكية القانونية للاحتياطيات النفطية تحت قاع البحر باتفاق شامل بين الدول المحيطة بالبحر، أو باتفاقيات ثنائية بين بعض الدول تتم بالتفاوض. وقد برز خلاف عميق في هذا الجانب بين جماعة التقسيم القطاعي للثروة البحرية بزعــامة روسيا، وبين جماعــة الملكيــة والادارة المشتركة في إطار تسوية إقليمية شاملــة بزعامــة ايران . وهذا التقسيم يتطلب وضع نظم قانونية على المستوى النفطي لكل دولة، لتنظيم العلاقات التجارية والضريبية والبيئية التي تحكم استغلال الثروات، وتنظيم العلاقة بين الدول والشركات العالمية

التي يؤول إليها أمر التنقيب والإنتاج. ثم أخيراً وضع النظم القانونية التي تحكم عمليات مد الأنابيب لنقل الإنتاج وتسويقه عالمياً .[8]

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد اجتمعت الدول المحيطة ببحر قزوين في طهران عام 2005، لوضع إطار تنظيمي يضم دول المنطقة، حيث اقترحت إيران إنشاء منظمة بحر قزوين للتعاون(11) (أشرف بهزاد جار، 2002، 19) ، وقد انضمت دول بحر قزوين إلى منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) التي تضم (10) دول إسلامية غير عربية، منها (6) من جمهوريات الكومنولث المستقلة في وسط آسيا، ثم إيران وأفغانستان وباكستان وتركيا، غير إن تلك المنظمة لم تكن فاعلة و لم تثبت قدرتها في توفير الآلية المناسبة لحل قضايا الملكية والنقل والبيئة.[9]

وفي عام 2006 وافقت (151) دولة على ميثاق الطاقة الأوربي وكما وافقت في عام 2007 على البروتوكول المرتبط به والخاص بكفاءة الطاقة والأبعاد الفنية والبيئية. وتهدف أحكام هذا الميثاق , الذي لم تنظم إليه الولايات المتحدة وروسيا، إلى تشجيع التعاون بين أعضائه في مجال الطاقة، ورفع كفاءة إنتاجها وتصنيعها ونقلها وتوزيعها واستخدامها، ومع أن دول بحر قزوين (عدا روسيا) قد نظمت الميثاق ولكنها لم تستفد من أحكامه في حل مشاكلها القانونية في ما بعد.[10]

ومنذ عام 2008 بدأ التطبيق العملي للتقسيم الصناعي للدول على أمل التوصل إلى تسوية شاملة في نهاية المطاف، وقد قامت روسيا وكازاخستان وأذربيجان بتوقيع اتفاقيات ثنائية فيما بينهم بشأن الوضع القانوني لاستغلال ، احتياطيات النفط والغاز في بحر قزوين على أساس اقتسام المناطق الساحلية باستخدام مبدأ (خط الوسيط). في حين ساندت إيران فكرة الإدارة المشتركة للثروة المعدنية في بحر قزوين لمصلحة الدول الخمس المطلة عليه، وقد طالبت روسيا بنسبة (20%) وطالبت أذربيجان بنفس النسبة وهو الأمر الذي عارضته الدول الثلاث الباقية. وفي عام 2009 وقعت كازاخستان وأذربيجان اتفاقاً بتقسيم حدودهما الواقعة في بحر قزوين بعد أن تدفقت عليها الاستثمارات النفطية الدولية وكانت الدولتان قد وقعتا اتفاقاً مماثلاً مع روسيا. وبذلك تكون ثلاث دول من مجموع خمس دول قد قبلت بتقسيم الحدود الساحلية مع تركمنستان وإيران يعارضان ذلك المبدأ، حيث أبدت إيران إن ذلك الأسلوب من شأنه عرقلة التوصل إلى نظام قانون شامل للمنطقة.[11] .

وكانت بعض دول المنطقة قد منحت عقوداً إلى شركات عالمية ولكن التجربة أكدت وجود صعوبات كبيرة، منها عدم وجود قوانين مستقرة، وخضوعها إلى أنظمة ضرائب تعسفية بالإضافة إلى صعوبة التعامل مع أجهزة إدارية يسودها الفساد الإداري وتحت تهديد الشركات بالانسحاب قامت الدول المضيفة بتعديل الشروط إلى صالح الشركات، ومع إن الوضع العام لم يتحسن إلا أن الشركات لم تقدم تم الانسحاب خوفاً من قيام منافسيها بالحلول محلها، عندما تتحسن الظروف مستقبلاً.

وقد بلغ إنتاج كازاخستان وأذربيجان وتركمنستان نحو (1063) مليون برميل يومياً في عام 2013، كما بلغت صادرات الجمهوريات الثلاث نحو (1020) مليون برميل/يوم [12]

ومما تقدم يتضح، إن صادرات بحر قزوين الإضافية قد لا تتجاوز (3) مليون برميل في اليوم الواحد في عام 2020(13) (مارك هيللر، 45،2013) ، وهو ما يكفي بالكاد لتعويض الانخفاض الذي سيطرأ على إنتاج بحر الشمال الذي يتوقع أن يبلغ (7،7) مليون برميل في اليوم، ثم يبدأ بالنضوب. بالمثل هناك بعض المناطق ومنها الولايات المتحدة مرشحة لبدء النضوب الطبيعي، ويبقى أمل العالم معلقاً على دول أوبك عموماً.[13]

المطلب الثاني:
تقنيات تحويل الغاز الطبيعي السائل

من الأمور الملاحظة، إن تقنيات تحويل الغاز الطبيعي إلى سوائل تختلف عن تقنيات إسالة الغاز بقصد تصديره، حيث يقصد بإسالة الغاز تحويله إلى سائل تحت درجات حرارة عالية، بقصد تسهيل نقله سائلاً عبر البحار في ناقلات خاصة إلى الأسواق المعنية ليعاد الغاز المسال إلى حالته الغازية ثم يضخ في شبكات الأنابيب لكي يستهلك كغاز طبيعي.

أما تحويل الغاز إلى سائل فهي تقنية مختلفة تماماً، إذ تستهدف استخدامه سائلاً كبديل لبعض السوائل النفطية مثل السولار والديزل وتستخدم تقنيات تحويل الغاز إلى سائل عندما تكون كميات الغاز المكتشفة ضئيلة إلى درجة لا تبرر مد خطوط أنابيب لنقلها إلى مركز الاستهلاك[14] .

والواقع إن مشروعات تحويل الغاز إلى سائل مازالت تعتمد في وجودها على اقتصاديات غير مؤكدة، مثل وجود كميات كافية من الغاز بتكلفة رمزية أو بدون تكلفة على الإطلاق. كذلك تعتمد على وجود أسواق قريبة لاستخدام بعض منتجاتها الجانبية، مثل المياه والحرارة في مناطق تفتقر إلى هذين المنتجين.

وتقدر التكلفة الرأسمالية لإقامة معمل تحويل الغاز إلى سائل بما يتراوح بين (20-30) ألف دولار لوحدة إنتاجية بقدرة برميل واحد من السوائل يومياً. وهو ما يقارن بنحو (12-14) ألف دولار في مصفاة لتكرير النفط التقليدي[15]

وفي ظل الظروف السائدة حالياً تقدر التكلفة الرأسمالية لإقامة وحدة إنتاجية بحجم برميل واحد يومياً من السوائل المستخلصة من الغاز بنحو (25) ألف دولار في مصفاة لتكرير النفط التقليدي، مع افتراض وجود تمويل كافٍ بفائدة (12%) على مدى سنوات عمر المشروع.[16]

وفي ضوء ذلك فإن اقتصاديات تحويل الغاز الطبيعي إلى سائل، مازالت غير ذات جدوى، بسبب ارتفاع تكلفة المادة الخام وهي الغاز الطبيعي، ولا يوجد في العالم من التطبيقات العملية لهذه التقنيات.

وبذلك، فإن مشروعات تحويل الغاز إلى سائل لا يمكن أن تلقى إقبالاً واسعاً في المستقبل المنظور، ما لم ترتفع أسعار النفط بدولار ثابت القيمة ومستقرة لفترة زمنية طويلة. أو أن تتحسن اقتصاديات تلك التقنيات بحيث تنخفض الكلفة إلى مستوى منافس للنفط الاعتيادي.

المبحـــث الثـاني:
أستـراتيجيـة العرض العـالمـي للنفـط

يعد الاستقرار السياسي والتأثيرات السياسية من العوامل الحاسمة في ثبات المعروض النفطي والقدرة الانتاجية في دول اوبك . وبدوره ترك النفط اثاره في السياسة الداخلية وفي النظام العالمي بطرق متعددة . وفي الواقع كانت السياسة النفطية مسؤولة عن نشوب عدة حروب الامر الذي ساهم في تغيير هذا المعروض واستعماله كأداة للضغط على الدول المتقدمة باعتباره سلاح في المعركة . وسنتناول استراتيجية العرض على النفط من خلال المطلبين الاتيين:

المطلب الاول : الاتجاهات المعاصرة للعرض العالمي للنفـط

من المعروف أن العرض العالمي للنفط يخضع إلى عدد من المحددات الأساسية، في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يُعد العرض وفي ضوء النظرية الاقتصادية استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق. والى جانب ذلك، فإن المحددات الأخرى المؤثرة في العرض العالمي للنفط، تتمثل في معدل نمو النشاط الاقتصادي وأسعار النفط مقارنة بأسعار البدائل الأخرى من الطاقة[17] كذلك يتحدد العرض في الإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين. وفي هذا الإطار فليس من السهل زيادة الإنتاج أثر ارتفاع الطلب بسبب توافر احتياطيات نفطية كبيرة، بل لابد من تطوير الحقول المكتشفة وتزويدها بمعدات استخلاص النفط من باطن الأرض ومعالجته وتخزينه في موقع المصفاة. والدليل في هذا العرض أن ما أبدته دول الأوبك في ضوء ارتفاع أسعار النفط عام 2014 من استعداد للإنتاج بكامل طاقاتها، إلا أن ما تحقق على خريطة الإنتاج كان محدوداً، وتعجز عن مواكبة الازدياد الكبير في الطلب العالمي على النفط، نتيجة لتآكل أسعاره في صورتها الحقيقية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، وقصور دور الاستثمارات في بناء إمكانيات التقليل من اتجاه البلدان المنتجة للنفط إلى زيادة فوائضها النفطية[18] .

إن الاستثمارات الموجهة إلى تطوير عمليات التنقيب، هي الأساس في ما يتحقق من احتياطيات نفطية أو إمكانيات إنتاجية، وذلك يعتمد أيضاً على مدى تقدم التقنيات المستخدمة في تلك العمليات. وحتى إذا توفرت الإمكانيات الإنتاجية، فإن معدل الإنتاج ينبغي أن لا يتجاوز المستوى الذي تحدده الاعتبارات الفنية، وهو الحد الأعلى لمعدل الإنتاج الرشيد، وبما لايؤثر سلباً في الخزان الأرضي وفي معامل الاستخلاص. [19] ،(ما يمكن استخلاصه من النفط لحجم على مدى عمر الحقل).

ومن العوامل المؤثرة في عرض النفط، السياسة التي تعتمدها الدولة المنتجة من حيث حاجتها إلى النفط لمواجهة الاستهلاك المحلي، أو لتصديره من أجل موارد نقدية تلبي احتياجاتها المحلية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات أجيال المستقبل.

وفي هذا الإطار فإن السياسة النفطية الجماعية التي تمارسها منظمة أوبك، تُعد من العوامل المؤثرة في العرض العالمي للنفط، من خلال تحديد سقف الإنتاج، وتوزيع الحصص بين الدول الأعضاء، ومتابعة مدى التزام الأعضاء في الحصص المقررة[20]

ويُعد أسلوب التخزين التجاري والاستراتيجي الذي تقوم به الدول المستهلكة للنفط، من أسباب توفير المرونة في حجم العرض من خلال تحقيق إمكانية مواجهة التقلبات الموسمية وبخاصة في المدى القصير.
ولقد شهد النفط تطوراً ملحوظا" في أساليب عرضه ففي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وحتى بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي، إذ كانت شركات النفط العالمية هي التي تحتكر إنتاج النفط بفعل هيمنتها على منابعه، وكان حجم الإنتاج يتحدد وفقاً لما تقرره تلك الشركات في ضوء قانون العرض والطلب.

وكانت أغلب الاحتياطيات النفطية العالمية موجودة في منطقة الشرق الأوسط، وفي تلك الفترة كانت أسعار النفط متدنية في صورتها الأسمية والحقيقية، ومن ثم أرتفع إنتاج النفط العربي من نحو مليون برميل يومياً في عام 1950 إلى نحو (22) مليون برميل يومياً خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات .[21] وفي الصناعة النفطية تجري عملية التفريق بين مفهومي الطاقة الإنتاجية للنفط التي تعني معدل الإنتاج في اليوم، وبين أنتاج النفط الذي هو عملية فنية تعني استخراجه من باطن الأرض[22] .

إن الهدف من هذه التفرقة هو تأكيد الأسلوب الذي جرى عليه العمل في الصناعة النفطية، وهو الاحتفاظ بطاقة إنتاجية احتياطية لمواجهة الظروف الطارئة، كما أوصت بذلك المجموعة الصناعية الغربية بعد إغلاق قناة السويس في عامي 1956 و 1967. وكما حدث في أزمة الخليج عام 1990، عندما قامت السعودية وفنزويلا بتشغيل آبارهما الاحتياطية المغلقة لتعويض ما فقدته السوق العالمية للنفط نتيجة توقف الإنتاج في العراق والكويت.[23]

المطلب الثـانـي : دور منظمـة أوبـك فـي العـرض العـالمـي للنفـط

لمنظمة أوبك النفطية دور مباشر في العرض العالمي للنفط، حيث إنها تشكل كارتلاً نفطياً يتحكم في الطاقة الفائضة الكبيرة، ما يتبعه من وجود ضغط من جانب المستثمرين لضخ النفط المغلق وإطلاقه إلى الأسواق تحقيقاً للعائد المنتظر على الاستثمارات، وهو ما يؤدي إلى الضغط على الأسعار، كما حدث في عام 1986 عندما تراكمت الطاقة المغلقة في دول أوبك إلى نصف طاقتها الإنتاجية بسبب تأثير السياسات الغربية، وقد تسبب ذلك في انخفاض أسعار الأوبك إلى أقل من النصف.[24]

والملاحظ في هذا الجانب، إن منظمة أوبك، وفي جانب العرض، يتوقع أن ترتفع طاقتها الإنتاجية في المدة 2015-2020 من نحو (33) مليون برميل في اليوم إلى نحو (62) مليون برميل في اليوم، عندها سترتفع نسبتها من الطاقة العالمية من (42%) إلى (50%) في المدة المذكورة. وهذا التصور هو ما تتجاهله التوجهات الغربية، وما يحمله أيضاً المستقبل المنظور من تغيرات هيكلية على جانبي العرض والطلب في السوق العالمية للنفط . [25]

وبافتراض قيام الأوبك بسد العجز في الإنتاج العالمي من النفط، فإن الدول الأعضاء في الاوبك القادرة على توسيع طاقاتها الإنتاجية ستكون ستة دول، خمس منها من دول منطقة الخليج العربي وهي (السعودية والإمارات والكويت والعراق وإيران) ويمكن إضافة فنزويلا من خارج منطقة الخليج العربي، وإن هذه الدول بمجموعها سوف تسيطر على نحو (40%) من الطاقة الإنتاجية العالمية للنفط، وبإضافة كل من ليبيا والجزائر إلى مجموعة دول الأوبك ستكون النسبة بحدود (45%)[26] .

أما خارج منظمة أوبك، فإن الطاقة الإنتاجية يتوقع لها أن ترتفع في بعض الدول النفطية من (47) مليون برميل في اليوم عام 2001 إلى ما يقارب من (64) مليون برميل في عام 2025. منها نحو (5) مليون برميل في اليوم في المكسيك. و(7) ملايين برميل في دول أفريقيا، وجميعها من الدول المصدرة للنفط .[27]

وعند النظر إلى الإنتاج العالمي للنفط من زاوية الطلب، فإن واقع السوق العالمية للنفط يشير إلى صافي عجز الدول المستوردة، وإن هذا العجز مرشح للزيادة في المستقبل المنظور. وهذا يتسبب حتماً في إتساع فجوة الاستيراد بحلول عام 2025 بنحو (89) مليون برميل. وهو ما سيدفع إلى تركيز الاستيراد من دول أوبك، ومن منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص. [28]

وفي ما يتعلق بالصادرات النفطية التي هي المحرك الأساس للتجارة الدولية في النفط فإن التوقعات تذهب إلى احتمال ارتفاع درجة التركز في جانب التصدير وهو الأمر الذي سيرفع من سيطرة الأوبك بنسبة ترتفع من 49% من الصادرات العالمية في عام 2015 إلى نحو 62% في عام 2025. عند إضافة النسبة المئوية التي تشغلها روسيا كدولة مصدرة للنفط، فإن النسبة الإجمالية لدرجة تركز النفط دولياً سترتفع إلى 73% من الصادرات العالمية . [29]

وفي ضوء مختلف المتغيرات القائمة والمتوقعة، ستبقى دول منظمة أوبك تلعب دوراً رئيسياً في تحديد العرض الدولي للنفط، خاصة وإن الطاقة الإنتاجية للنفط خارج أوبك أثبتت عدم قدرتها على النمو بدرجة كافية، إضافة إلى ارتفاع كلفتها.

الـخـاتمة

يبقى النفط من أهم الموارد الاقتصادية بسبب الطلب العالمي المتزايد عليه، وإن بدائل الطاقة على الرغم من تعدد أنواعها لم تستطع أن تعوض عنه بأي حال من الأحوال فللنفط استخدامات صناعية متعددة كما إنه سلعة اقتصادية ذات إطار سياسي، وذلك ما يذكر بالصدمة النفطية الأولى في عام 1973، عندما استخدم النفط في المنطقة العربية سلاحاً في المعركة ذلك العام، وقد انعكست أثاره بشدة على الواقع الصناعي والحاجة الاجتماعية لدول أوربا الغربية واليابان.

وستلعب المنافسة دورا كبيرا يؤدي في نهاية المطاف الى أمكانية تحقيق التوازن بين العرض والطلب ويزداد حجم المنافسة في سوق النط العالمية بفضل توفر وسائل الاتصالات الحديثة وسوق العقود الآجلة .

الاستنتاجات

وفي ضوء ما تناوله البحث من خلال مشكلة الأسعار المعاصرة للنفط في ضوء العرض العالمي منه، آفاقه المستقبلية. يمكن تأشير بعض الاستنتاجات منها:

1-إن أساسيات السوق العالمية للنفط تشير إلى أن صافي العجز في الدول المستوردة للنفط سوف يزداد في المستقبل المنظور، و هذا ما يؤدي إلى اتساع فجوة الاستيراد التي يتوقع لها أن تكون (89) مليون برميل في اليوم بحلول عام 2025.

2- إن الدلائل تشير إلى أن العالم مقبل على فترة تشح فيها الإمدادات النفطية، لأن العرض سوف يتزايد، ولكن بمعدلات لا تلاحق معدلات الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي وأن العالم سيواجه عجزاً في عام 2025 مقداره 19 مليون برميل يومياً.

3- إن عدداً محدوداً من كبار المصدرين يحاولون تنسيق سياساتهم الإنتاجية والتصديرية، بحيث يحرصون مع مساندة الأسعار عند مستوى ترتفع به عائداتهم ويحافظون على معدل معقول لنضوب الاحتياطيات.

4- يتوقع الخبراء في جيولوجيا النفط أن العالم لم يتمكن من تعويض إنتاجه من النفط خلال العشرين سنة الماضية، فقد أشار تقرير (IHS Energy Group) إلى أن اثنتي عشرة دولة مهيمنة على ثلث الإنتاج العالمي من النفط لم تستطع تعويض ما نضب من احتياطياتها خلال المدة 1992-2001 إلا بنسب ضئيلة، حيث بلغت نسبة التعويض في روسيا والمكسيك والنرويج وبريطانيا ما مقداره (15% -31%).

5- إن دول منظمة أوبك والتي تحتل المرتبة الأولى في الإنتاج النفطي العالمي، ستبقى المحرك الفاعل في عرض النفط العالمي، وإنها تؤثر في تحديد العرض الدولي، خاصة وإن الطاقة الإنتاجية للنفط خارجها، أثبتت عدم قدرتها على النمو بدرجة كافية، إضافة إلى ارتفاع كلفتها.

المقترحات

وفي ضوء هذه المؤشرات يمكن وضع المقترحات الآتية:

1- إن توقعات المستقبل المنظور تشير إلى احتمالات ارتفاع درجة التركيز (concentration ratio) في جانب التصدير، ومعها سترتفع سيطرة أوبك، لذا تحتم الضرورة انضمام روسيا إلى هذه المجموعة في الإنتاج دون الدخول كعضو في المنظمة. من أجل موازنة درجة التركيز للحفاظ على سعر مناسب للنفط وحمايته من المشاكل التي تعرض له في الماضي.

2- لابد من زيادة اعتمادات الإنفاق الرأسمالي لشركات النفط العالمية حتى تجاري في نموها الزيادة التي تطرأ على تكلفة العقود على النفط، فبدون هذه الزيادة ستجد الشركات نفسها عاجزة عن تحقيق هدفها المتمثل دولياً في زيادة إنتاجها بمعدل (3،3%) سنوياً في المتوسط.

3- لا يوجد أمام أوبك باعتبارها المنتج المكمل إلا أن تغطي فجوة العجز في العرض العالمي للنفط، وهي في تلك الحالة لا بد أن تأخذ اتجاهاً معاكساً لاتجاه المنتجين من خارجها، أو ينخفض إنتاجها مع ارتفاع السعر أو يرتفع مع انخفاضه.

4- إن التشجيع على وجود طاقة فائضة بصورة دائمة، إنما يتبعه فينتج عنه وجود ضغط من جانب المستثمرين لضخ النفط المغلق وإطلاقه إلى الأسواق تحقيقاً للعائد المنتظر على الاستثمارات، وهو ما يؤدي في النهاية إلى الضغط على الأسعار في اتجاه الانخفاض، وهذا يتطلب فتح الأبواب كما يدعو إلى ذلك أصحاب هذا الاتجاه أمام شركات النفط العالمية للتنقيب عن النفط والغاز في دول الأوبك التي تنخفض فيها النفقات، خاصة منطقة الخليج العربي، مع دعوة تلك الدول إلى تقديم امتيازات وتخفيف الشروط التعاقدية لاجتذاب تلك الشركات وتشجيعها على الاستثمار في تلك العمليات.

الهوامش

(1) محمد نعمان جلال (دكتوراه) ، "دور منظمة أوبك في تحديد العرض العالمي للنفط " ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد السابع ، تموز ، الكويت ، 2011.

(2) ماجد جبرائيل ، "دراسة في اقتصاديات نفط الخليج العربي" ، مجلة اوراق اقتصادية ، العدد الرابع ، نيسان ، ابوظبي ،ص 26 ، 2011 .

(3) احمد سيد احمد ، " نفط بحر قزوين ودوره في العرض العالمي للنفط " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد العاشر ، تشرين الاول ، القاهرة ، ص 28 ، 2014 .

(4) احمد سيد احمد ، " نفط بحر قزوين ودوره في العرض العالمي للنفط " ، ص 33 ، مصدر سابق .

(5) بدري رمضان رسول , "التابلاين ، أنموذج لخطوط الانابيب النفطية " ، مجلة النفط والعالم ، العدد 112 ، شركة رامكو ، الدمام ،ص 25 ، 2013 .

(6) بدري رمضان رسول , "التابلاين ، أنموذج لخطوط الانابيب النفطية " ، ص 25 ، مصدر سابق .
(Syed Barakat Ahmed , "The Effects of oil in the Economic Development(2) " , New Delhi 2013 7, p. 51 .,
(8) نجاة عبد الوهاب شريف ، "النفط مشكلة إلاطار القانوني في تحديد حقوق ملكية الاحتياطيات النفطية ، مجلة دراسات قانونية ، كلية الحقوق ، جامعة الكويت ، ص73 ، 2013 .
(9) كمال المنوفي ، "النفط العالمي في إطار منهج العولمة " ، مجلة شؤون عربية ، العدد الحادي عشر ، تشرين الثاني ، القاهرة ، ص 35 ، 2013 .
(10) كمال المنوفي ، "النفط العالمي في إطار منهج العولمة " ، ص 37 ، مصدر سابق .
(11) اشرف بهزاد رضا ، "نفط بحر قزوين في إطار المنظمة المقترحة للتعاون بين الدول المطلة عليه " ، جامعة طهران ، مركز الدراسات الدولية ، العدد الثالث ، آذار ، ص51 ، 2002 .
(12) كمال المنوفي ، "النفط العالمي في إطار منهج العولمة " ، ص 33 ، 2013 .
(13) مارك هيللر ، نفط قزوين بعد تفكك الاتحاد السوفيتي " مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، العدد 210 ، نيويورك ، ص 48 ، 2013 .
(14) ناجي التوني ، برامج التدفقات المالية النفطية ، وإشكالاتها " ، صندوق النقد الدولي ، النشرة السنوية ، العدد الثالث ، ابوظبي ، ص 56 ، 2012 .
(15) منير ابراهيم ، " تقييم الكلفة الاقتصادية لمشاريع تسييل الغاز" ، مجلة اوراق اقتصادية ، العدد الثاني ، شباط ابو ظبي ، ص 84 . 2012 .
(16) منير ابراهيم ، " تقييم الكلفة الاقتصادية لمشاريع تسييل الغاز" ، ص 87 ، مصدر سابق .
(17) محمد نعمان جلال (دكتوراه) ، "دور منظمة أوبك في تحديد العرض العالمي للنفط " ، ص 56 ، مصدر سابق.
(18) بياترا ، أس ، تيما ، "تطورات إنتاج النفط في العقد الاول من القرن الحالي " ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، العدد 214 ، نيويورك ، ص 122 ، 2014 .
(19)ماجد جبرائيل ، "دراسة في اقتصاديات نفط الخليج العربي " ، ص 44 ، مصدر سابق .
P, elhiD New , " rycentu first ntyP.N.Chopra . " the Arab oil in . 122 ,2012 (twe (20
(21)سلامة يونس الباز ، "تطور عرض النفط العربي بعد الحرب العالمية الثانية " ، مجلة البترول والطاقة ، العدد العاشر ، تشرين الاول ، القاهرة ، ص 32 ، 2004 .
(22) احمد فارس عبد المنعم (دكتور) ، "العوامل المحددة للطاقة إلانتاجية النفطية" ، مجلة أوراق آسيوية ، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، ص6 ، 2013 .
(33) احمد فارس عبد المنعم (دكتور) ، "العوامل المحددة للطاقة إلانتاجية النفطية" ، ص 8 ، مصدر سابق .
(24)محمد نعمان جلال (دكتور) ، " دور منظمة أوبك في تحديد العرض العالمي للنفط" ، ص 53 ، مصدر سابق .
(25) محمد نعمان جلال (دكتور) ، " دور منظمة أوبك في تحديد العرض العالمي للنفط" ، ص 62 ، مصدر سابق .
Syed Barakat Ahmed , "The Effects of oil in the Economic Development(2) " , (26) New Delhi, 2013 , p. 51.
(27)حسين عبد المطلب ، "الطاقة الانتاجية النفطية المتوقعة في المكسيك عام 2010 ، مجلة التجارة ، جامعة الاسراء ، العدد الخامس ، أيار ، عمان ، ص90 ، 2014 .
(28)شاكر محمود عبد الامير ، "الفجوة النفطية العالمية ... بين الانتاج والأسعار " ، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد الثالث ، آذار ، الكويت ،ص 72 ، 2013 .
(29) بشرى شاهين الولي ، "أثر درجة تركز النفط دوليا في حركة الصادرات العالمية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة ألاهرام ، العدد 157 ، القاهرة ، ص92 ، 2014 .

المصـــــادر

1- أحمد فارس عبد المنعم (دكتور)، العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية النفطية، مجلة أوراق آسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2013.
2- احمد سيد أحمد، نفط بحر قزوين ودوره في العرض العالمي للنفط، مجلة السياسة الدولية، العدد العاشر، تشرين الأول، القاهرة، 2014.
3-- أشرف بهزاد رضا، نفط بحر قزوين في إطار المنظمة المقترحة للتعاون بين الدول المطلة عليه، جامعة طهران، مركز الدراسات الدولية، العدد الثالث، آذار، 2002.
4- بشرى شاهين الولي، أثر درجة تركز النفط دولياً في حركة الصادرات العالمية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 157، القاهرة، 2014.
5- بدري رمضان رسول، التابلاين، أنموذج لخطوط الأنابيب النفطية، مجلة النفط والعالم، العدد 112، شركة رامكو، الدمام، 2013.
6- بياترا، أس، تيما، تطورات إنتاج النفط في العقد الأول من القرن الحالي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 214، نيويورك، 2014.
7- حسين عبد المطلب، الطاقة الإنتاجية النفطية المتوقعة في المكسيك عام 2010، مجلة التجارة، جامعة الاسراء، العدد الخامس، أيار، عمان، 2014.
8- سلامة يونس الباز، تطور عرض النفط العربي بعد الحرب العالمية الثانية، مجلة البترول والطاقة، العدد العاشر، تشرين الأول، القاهرة، 2004.
9- شاكر محمود عبد الأمير، الفجوة النفطية العالمية... بين الإنتاج والأسعار، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد الثالث، آذار، الكويت، 2013.
10- كمال المنوفي، النفط العالمي في إطار منهج العولمة، مجلة شؤون عربية، العدد الحادي عشر، تشرين الثاني، القاهرة، 2013.
11- مارك هيللر، نفط قزوين بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 210، نيويورك، 2013.
12- ماجد جبرائيل، دراسة في اقتصاديات نفط الخليج العربي، مجلة أوراق اقتصادية، العدد الرابع، نيسان، أبوظبي، 2011.
13- محمد نعمان جلال (دكتور)، دور منظمة أوبك في تحديد العرض العالمي للنفط، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد السابع، تموز، الكويت، 2011.
14- منير إبراهيم، تقييم الكلفة الاقتصادية لمشاريع تسييل الغاز، مجلة أوراق اقتصادية، العدد الثاني، شباط، أبوظبي، 2012.
15- نجاة عبد الوهاب شريف، النفط مشكلة الإطار القانوني في تحديد حقوق ملكية الاحتياطيات النفطية، مجلة دراسات قانونية، كلية الحقوق، جامعة الكويت، 2013.
16- ناجي التوني، برامج التدفقات المالية النفطية، وإشكالاتها، صندوق النقد الدولي، النشرة السنوية، العدد الثالث، أبوظبي، 2012.
17-P. N. Chopra. "the Arab oil in twenty first century" New Delhi, 2012.
18-Syed Barakat Ahmed, "The effects of oil in the Economic Development", New Delhi, 2013. p.51.

Abstract

The oil remains one of the most important economic resource due to the increasing international demand for it. The power ilternatives despite their multiple types could not replace it in any way, for oil has its various industrial uses as well as it is an economic good with political framework which reminds us with the first oil shock in 1973 when the oil was used in the arab region as a weapon in the battle at that year,

which its effects were reflected intensively on the industrial reality and the social need in Western Europe States and japan.

The competition will play a great role which ultimately will result in the achivability of a balance between demand and supply and the competition size increases at the international oil market due to the availability of modern comunication means and delayed contract market